ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

10 سبتمبر 2024

تحسن أداء القطاع الخاص وتثبيت الفائدة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

16 معلومة مصورة

17 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

16 أحوال التغذية حول العالم: اثار الاضطرابات الجيوسياسية وكورونا

26 زيادة الصادرات الزراعية: محركات النمو والتحديات الراهنة

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، حقق الاقتصاد المصري أخبارًا إيجابية يأتي على رأسها تحسن أداء القطاع الخاص في مصر لأول مرة منذ نوفمبر 2020، وزيادة الشركات لمستويات إنتاجها لأول مرة منذ 3 سنوات، كما ارتفع صافي الأصول الأجنبية في بنوك مصر بنسبة 1.7% إلى 13.3 مليار دولار، فيما قرر البنك المركزي الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير. وعلى الصعيد العالمي، تتجه جميع الأنظار إلى البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة وعلى رأسها تقرير الوظائف، والتي ستساهم حتمًا في تشكيل قرار الفائدة الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي في 18 سبتمبر 2024.

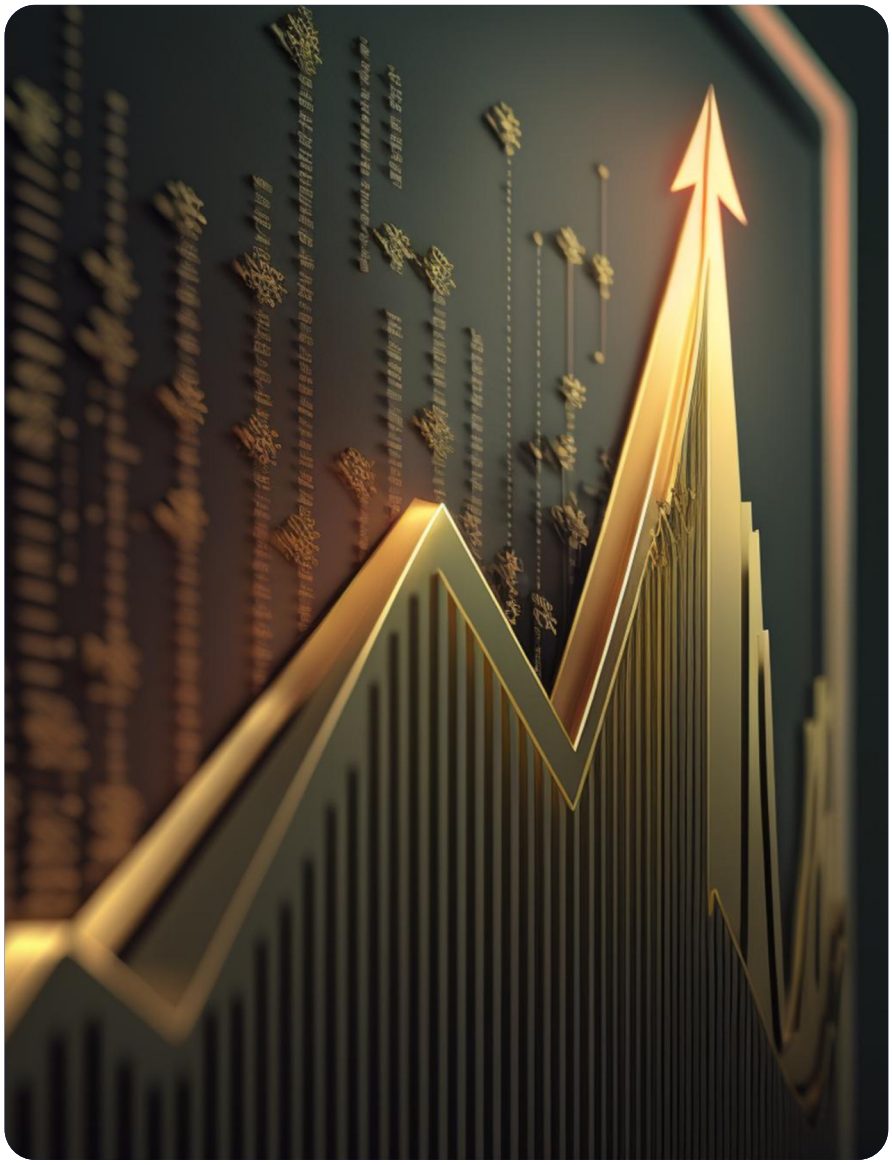

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

مؤشرات أولية

- **تحسن أداء القطاع الخاص في مصر لأول مرة منذ نوفمبر 2020**

تحسن أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر لأول مرة منذ أكثر من 3 سنوات ونصف، مع نمو الإنتاج والتوظيف والمخزون، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس آند بي غلوبال».

وأظهرت بيانات المؤشر زيادة الشركات لمستويات إنتاجها لأول مرة منذ 3 سنوات، وسط تقارير أخرى تفيد بتعافي الطلب على الرغم من تراجع الأعمال الجديدة قليلاً للشهر الثاني على التوالي. وقامت الشركات بزيادة مخزونها وتعيين موظفين إضافيين، مع تحسن التفاؤل تجاه نشاط الأعمال المستقبلي إلى أقوى مستوى منذ منتصف عام 2022.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات فوق المستوى المحايد إلى 50.4 نقطة في أغسطس، ليشير إلى تحسن في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط منذ نوفمبر 2020.

السياسة النقدية

- **مصـر تبقـي أسـعار الفائـدة دون تغييـر عنـد أعلـى مسـتوى علـى الإطلاق**

قـررت لجنـة السياسـات النقديـة فـي البنـك المركـزي المصـري، خلال اجتماعهـا الخامـس هـذه السـنة، الإبقـاء علـى أسـعار الفائـدة مـن دون تغييـر عنـد أعلـى مسـتوى تاريخـي، بمـا يتماشـى مـع توقعـات السـوق، رغـم تباطـؤ وتيـرة التضخـم للشـهر الخامـس تواليـاً. ويبلـغ عائـد الإيـداع 27.25% وسـعر الإقـراض 28.25% لليلـة واحـدة، وسـعر العمليـة الرئيسـية للبنـك المركـزي المصـري 27.75%.

فـي مـارس الماضـي، رفـع البنـك المركـزي المصـري باجتمـاع اسـتثنائي، أسـعار الفائـدة بواقـع 600 نقطـة أسـاس، وذلـك لكبـح جمـاح التضخـم، لتزيـد أسـعار الفائـدة بإجمالـي 1900 نقطـة منـذ مـارس 2022 وحتـى الآن.

- **صافـي الأصـول الأجنبيـة فـي بنـوك مصـر يرتفـع 1.7% إلـى 13.3 مليـار دولار**

ارتفـع فائـض صافـي الأصـول الأجنبيـة لـدى القطـاع المصرفـي المصـري -شـاملاً البنـك المركـزي المصـري- فـي يوليـو 1.7% علـى أسـاس شـهري مسـجلاً 13.261 مليـار دولار مقابـل 13.03 مليـار دولار فـي يونيـو، بحسـب بيانـات البنـك المركـزي الصـادرة اليـوم.

ويأتي هذا الارتفاع بعد انخفاضه في يونيو الماضي 8.7% على أساس شهري. وقد تحول عجز صافي الأصول الأجنبية ببنوك مصر إلى فائض لأول مرة منذ 28 شهراً في مايو الماضي مسجلاً 14.3 مليار دولار بعد أن تفاقم إجمالي العجز إلى حوالي 28 مليار دولار في يناير.

أخبار قطاعية

- **مصر تدرس السماح لشركات الاتصالات بزيادة أسعار خدماتها**

تدرس مصر السماح لشركات الاتصالات برفع أسعار خدماتها بعد زيادة أسعار الوقود وتحرير سعر الصرف، ما تسبب في زيادة كلفة التشغيل على الشركات العاملة بالبلاد، حيث يوجد شركات محمول من العاملة بالبلاد تقدمت بطلبات إلى جهاز تنظيم الاتصالات لزيادة أسعار بعض الخدمات كالدقائق والباقات والإنترنت، في ظل ارتفاع تكلفة التشغيل عليها بعد تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار الوقود وأسعار الفائدة على الاقتراض.

العلاقات الدولية

- **مصر والصين.. إنشاء صندوق تكنولوجي بـ 300 مليون دولار**

تم توقيع خمس مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين مصر والصين، حيث اتفقت الدولتان على إنشاء صندوق استثماري تكنولوجي بحجم 300 مليون دولار ومركز بيانات وأربعة مراكز ومعامل لتدريب وبناء قدرات أكثر من 3250 متخصصًا.

وجرى توقيع مذكرات التفاهم على هامش قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقدة في العاصمة بكين، تستهدف أيضا إنشاء 3 مصانع لتصنيع كابلات الألياف الضوئية ومعدات الاتصالات و3 مراكز لتصدير خدمات التعهيد بطاقة 800 فرصة عمل في مجالات تصميم الدوائر الإلكترونية وتطوير البرمجيات والبحث والتطوير في الشبكات الضوئية وتكنولوجيا التحول الأخضر وأشباه الموصلات.

- **مصر وتركيا تسعيان للتعاون في ملف الطاقة لدفع العلاقات**

التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنظيره التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، حيث يتطلع الطرفان إلى تحسين العلاقات بين البلدين عقب خلافات دامت لسنوات وإلى تعاون أوثق في ملفات الطاقة والدفاع والحرب في غزة.

وقعت الدولتان اتفاقية تعاون استراتيجي رفيعة المستوى، وصرّح أردوغان أنه والسيسي لديهما «إرادة مشتركة» لتحسين العلاقات في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الطاقة والدفاع. ووقعت الدولتان 17 مذكرة تفاهم.

- **مصر تستهدف نمو التبادل التجاري مع تركيا إلى 8 مليارات دولار العام المقبل**

تستهدف مصر زيادة حجم التبادل التجاري «غير النفطي» مع تركيا بما يتراوح بين 20% و25% لتصل إلى حوالي 7 مليارات دولار خلال

العام المقبل، وتأتي محاولات تعزيز التبادل الاستثماري والتجاري بعدما نشرت «بلومبرغ» أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بصدد زيارة تركيا اليوم لتوثيق العلاقات بين البلدين.

أخبار الطاقة

- **«شل»: إعادة ضخ الغاز لمحطة «إدكو» للتصدير في مصر الربع الرابع**

يُتوقع بدء إمداد الغاز لإحدى محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر في وقت أقربه الربع الأخير من العام، وفقاً لشركة «شل»، إحدى المساهمين في منشأة «إدكو».

وقال متحدث باسم «شل» إن الشركة تدرك أن الحكومة المصرية تعتزم بدء إمداد الغاز لشركة الغاز الطبيعي المسال المصرية، المشروع المشترك الذي يقوم بتشغيل منشأة «إدكو» المكونة من خطين بطاقة إجمالية تبلغ 7.2 مليون طن متري سنوياً.

- **مصر تسعى لاستيراد 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال لفصل الشتاء**

تسعى مصر لشراء 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال بدءاً من أكتوبر، وهي المرة الأولى منذ سنوات التي تستورد فيها الوقود قبل فصل الشتاء.

وأطلقت الهيئة المصرية العامة للبترول المملوكة للدولة مناقصة لشراء 17 شحنة لرصيف الاستيراد العائم في العين السخنة، وثلاث شحنات أخرى لتسليمها إلى العقبة المجاورة بالأردن، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر، مضيفين أن مصر تسعى للتسليم في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر.

- **«إيني» تعجل بزيادة إنتاج الغاز من حقل «ظهر» في مصر**

تعتزم شركة «إيني» الإيطالية زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في مصر بنحو 200 مليون قدم مكعب يومياً يناير المقبل من خلال حفر 3 آبار جديدة بحقل «ظهر» بالمياه العميقة في البحر المتوسط

ويأتي الخبر بعد زيارة وزير البترول المصري لإيطاليا لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين مصر وشركة «إيني» أكبر مستثمر أجنبي بقطاع الطاقة بمصر، مضيفا أنه تم الاتفاق على «التعجيل في تنفيذ اعمال التنمية بحقل ظهر، من خلال بدء حفر 3 آبار جديدة من الأسبوع المقبل، وربطهم على الإنتاج، وذلك مقابل التزام الحكومة بسداد المستحقات الشهرية بانتظام مقابل حصة الشريك، بالإضافة لدفع المديونيات المتأخرة وفقاً للجدولة المتفق عليها».

- **«BP» تـزود مصـر بـ 200 مليـون قـدم غـاز يوميـاً إضافيـة مـن حقـل «ريفيـن» بـدءاً مـن أكتوبـر**

تعتـزم شـركة «بـي بـي» (BP) البريطانيـة زيـادة إنتـاج الغـاز فـي مصـر بنحـو 200 مليـون قـدم مكعـب غـاز يوميـاً، و8 آلاف برميـل متكثفـات يومياً مـن البئـر الأول « غـرب ريفيـن4- « بحقـل ريفيـن بالبحـر المتوسـط فـي أكتوبـر المقبـل.

وتسـتثمر «بـي بـي» أكثـر مـن 400 مليـون دولار بحفـر بئريـن خلال العـام المالـي الجـاري 2024-2025 علـى أن يدخـل أول بئـر الإنتـاج أكتوبـر المقبـل بحجـم إنتـاج يقـدر بنحـو 200 مليـون قـدم مكعـب يومياً، وتبـدأ عمليـات الإنتـاج فـي البئـر الآخـر فبرايـر المقبـل بحجـم يومـي يُقـدر بنحـو 200 قـدم مكعـب أيضـاً.

إقليميًا

- **فيتش ترفع تصنيف تركيا الائتماني إلى BB-**

رفعـت وكالـة «فيتـش» تصنيـف تركيـا الائتمانـي للمـرة الثانيـة هـذا العـام، فـي أحـدث علامـة علـى ثقتهـا فـي اسـتمرار السياسـات السـائدة لخفـض التضخـم.

ورفعـت الوكالـة التصنيـف السـيادي للدولـة درجـة واحـدة إلـى «BB-»، مـن «B+». وأشـارت «فيتـش» إلـى تحسـن الاحتياطيـات الخارجيـة

وانخفاض الالتزامات الطارئة بالعملة الأجنبية كمبررات لتغيير التصنيف.

- **السعودية تبحث فرص الاستثمار في إنتاج الليثيوم والنحاس مع كبرى الشركات الصينية**

بحثت السعودية فرص الاستثمار في إنتاج الليثيوم والنحاس مع كبرى الشركات الصينية، وناقش وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف مع شركات صينية تعدينية اليوم؛ تعزيز التعاون في القطاع التعديني، وفرص الاستثمار المشترك في معالجة وإنتاج الليثيوم المستخدم في بطاريات السيارات الكهربائية، ومعالجة النحاس وتكريره.

وأكد على توجّه السعودية لأن تكون مركزًا عالميًا لإنتاج المركبات الكهربائية، واستهدافها تطوير صناعة المركبات الكهربائية لإنتاج 500 ألف مركبة كهربائية سنويًا بحلول عام 2030، في إطار الالتزام بتوطين سلسلة القيمة بأكملها، وتطوير البنية التحتية لصناعة السيارات الكهربائية في السعودية، وأن تصبح مركزًا لتصديرها.

عالميًا

- **تراجع طفيف لمؤشر أسعار الأغذية العالمية في أغسطس**

أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، يوم الجمعة، بأنّ مقياس الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية قد تراجع بشكل طفيف في أغسطس الماضي، حيث عوّض الانخفاض في أسعار السكر واللحوم والحبوب الزيادات في أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان.

ووصل متوسط المؤشر، الذي يتابع التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية لمجموعة من السلع الغذائية المتداولة عالمياً، إلى 120.7 نقطة في أغسطس، بانخفاض طفيف عن مستواه المُراجع في يوليو (تموز)، ومسجلاً تراجعاً بنسبة 1.1 في المائة عن قيمته المقابلة في أغسطس 2023.

- **الاقتصاد الأمريكي يُضيف وظائف بأقل من المتوقع في أغسطس**

أضاف الاقتصاد الأمريكي وظائف جديدة بأقل من المتوقع خلال أغسطس، مع تعديل بيانات الشهر السابق بالخفض بدرجة كبيرة، الأمر الذي يشير إلى تباطؤ سوق العمل في أكبر اقتصادات العالم، وربما بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً.

وأظهرت بيانات صدرت عن وزارة العمل الجمعة، إضافة الاقتصاد الأمريكي 142 ألف وظيفة في أغسطس، مقارنة بإضافته 89 ألفاً في قراءة يوليو المعدلة بالخفض بمقدار 25 ألف وظيفة.

- **صندوق النقد: خفْض الفيدرالي للفائدة يعيد الاستثمارات إلى سندات الأسواق الناشئة**

قال باحثو صندوق النقد الدولي، إن تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الكبرى الأخرى،

أدى لتراجع الاستثمارات في سندات العديد من الأسواق الناشئة والبلدان النامية ذات التصنيف الأقل حيث وصلت أسعار الاقتراض إلى مستويات باهظة.

وأوضحوا في تقرير نشر على الموقع الرسمي للصندوق، أن تحرك البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الكبرى نحو تخفيف السياسة النقدية هذا العام، دعم تعافي إصدارات السندات الحكومية إلى 40 مليار دولار في الربع الأول مع عودة دول مثل بنين وكوت ديفوار إلى السوق.

معلومة مصورة

صندوق النقد

يتوقع ارتفاع احتياطي مصر الأجنبي بنسبة 43% خلال 5 سنوات

2024/2023	46.4 مليار دولار
2025/2024	47.2 مليار دولار
2026/2025	50.6 مليار دولار
2027/2026	54.5 مليار دولار
2028/2027	59.6 مليار دولار
2029/2028	66.5 مليار دولار

المصدر- صندوق النقد الدولي

مقالات تحليلية

أحوال التغذية حول العالم: اثار الاضطرابات الجيوسياسية وكورونا

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد العالم اضطرابات عميقة في أعقاب جائحة كورونا، والتي تركت آثاراً بالغة على مختلف القطاعات. ورغم مرور الوقت على الجائحة، لا تزال بعض الفئات تعاني من تداعياتها، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأغذية الصحية. ففي الاقتصادات منخفضة الدخل، لا يزال الكثيرون يعانون من صعوبة في تأمين نظام غذائي متوازن ومغذي، مما يبرز تفاوتاً كبيراً في مسارات التعافي بين مختلف شرائح المجتمع.

هل تعلم أن ملايين الأشخاص حول العالم لا يستطيعون تحمل تكلفة وجبة صحية يومية؟ فبعد أن عصفت بنا جائحة كورونا، كشفت لنا عن جانب مظلم من الواقع، ألا وهو تفاوت شديد في القدرة على الوصول إلى الغذاء الصحي. فبينما يحظى البعض بوفرة من الخيارات الغذائية، يعاني آخرون من نقص حاد في التغذية السليمة، خاصة في الدول النامية.

تشير أحدث البيانات إلى أن نسبة كبيرة من سكان العالم لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، وخاصة في الاقتصادات منخفضة الدخل. ورغم أن هذه النسبة قد انخفضت قليلاً منذ ذروة الجائحة، إلا أن التعافي كان بطيئاً للغاية، مما يهدد بآثار صحية واجتماعية خطيرة على المدى الطويل.

إن عدم القدرة على الحصول على غذاء صحي ليس مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو تهديد مباشر للصحة العامة. فسوء التغذية يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، ويضعف الجهاز المناعي، ويحد من النمو البدني والعقلي، خاصة لدى الأطفال. علاوة على ذلك، فإن عدم المساواة في الوصول إلى الغذاء يفاقم من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ويعيق التنمية المستدامة.

يشير المقال في فقراته التالية إلى قراءة تحليلية لأحدث تقارير البنك الدولي بعنوان «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024»، والذي يقدم وصفا لما آلت إله أحوال التغذية حول العالم خلال الفترة (2017- 2022).

أولا: حال التغذية حول العالم:

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي أن 35% من سكان العالم ما زالوا عاجزين عن تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في عام 2022، على الرغم من تحسن طفيف مقارنة بعام 2020. ورغم هذا التراجع، فإن الاقتصادات منخفضة الدخل شهدت زيادة في عدد الأفراد الذين يعانون من عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الصحي، حيث زاد عددهم بمقدار 16 مليون

شخص مقارنة بعام 2020. ووفقًا للتقرير، بلغ متوسط تكلفة النظام الغذائي الصحي عالميًا 3.96 دولارًا للفرد يوميًا في عام 2022.

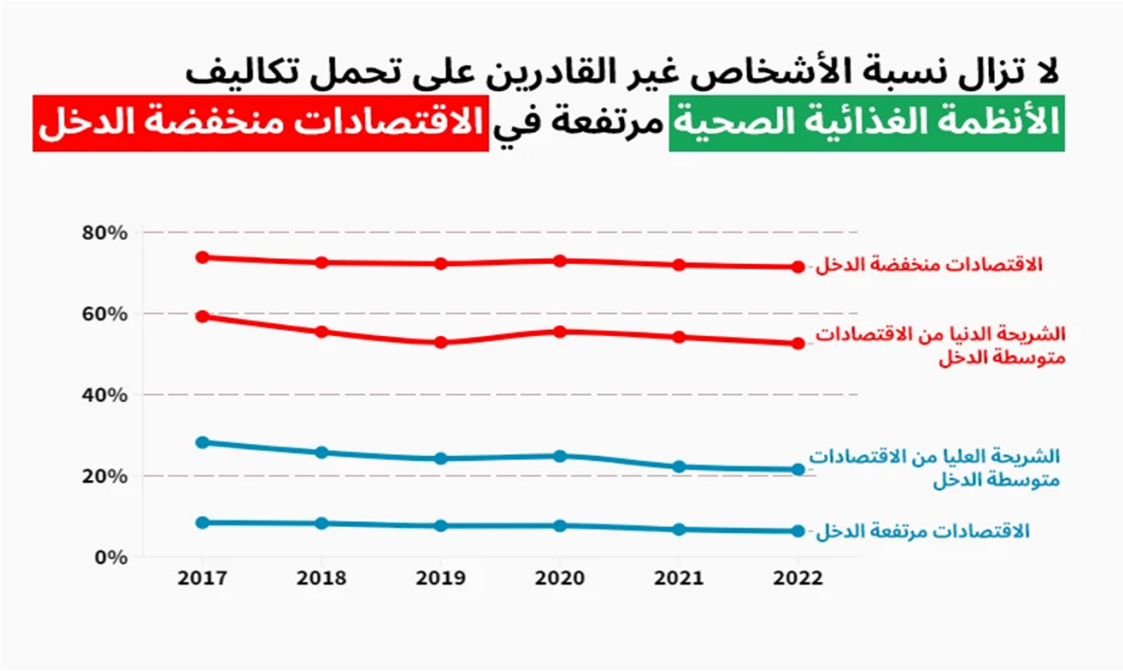

ثانيا: ارتفاع تكلفة اتباع نظام غذائي صحي:

تُعرف تكلفة النظام الغذائي الصحي بأنها المبلغ الذي يجب على الفرد إنفاقه لشراء الأطعمة التي تغطي احتياجاته الغذائية اليومية وفقًا للإرشادات الصحية. وقد زادت هذه التكلفة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب العديد من العوامل، بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتأثير الأحداث العالمية مثل جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا. وقد ارتفعت تكلفة اتباع نظام غذائي صحي من 3.13 دولارا خلال عام 2017 لتصل لنحو 3.96 دولار عام 2022، مرتفعة بنحو يقارب 30%.

ثالثا: التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة:

تكشف البيانات عن تفاوتات ملحوظة في تكلفة اتباع نظام غذائي صحي بين مختلف المناطق الاقتصادية. ففي عام 2022، كانت الاقتصادات المتوسطة الدخل هي الأكثر تضررًا من ارتفاع تكاليف الغذاء الصحي، حيث بلغ متوسط إنفاق الفرد يوميًا 4.20 دولارًا. وعلى النقيض، استطاعت الاقتصادات مرتفعة الدخل، رغم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام، تحقيق متوسط تكلفة أقل نسبيًا بلغ 3.78 دولارًا. وتشير هذه البيانات إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد القدرة على الوصول إلى الغذاء الصحي.

فقد ارتفعت تكلفة النظام الغذائي الصحي في منطقة الشرق الأوسط من 2.94 دولارا إلى 3.89 دولار، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ارتفعت من 3.59 الى 4.51 دولارا ، كما ارتفعت في أوروبا وآسيا الوسطى من 2.82 إلى 3.67 دولارا ، وقد ارتفعت شرق آسيا والمحيط الهادئ من 3.59 إلى 4.48 وارتفعت في أفريقيا جنوب الصحراء من 3.04 إلى 3.69 دولارا وارتفعت في أمريكا الشمالية من 2.73 الى 2.96 دولارا وارتفعت في آسيا من 3.3 إلى 4.16 دولارا الأمر الذي يُعد مؤشرًا مهمًا على التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة في تأمين الغذاء الصحي لسكانها.

المنطقة	تكلفة النظام الغذائي الصحي عام 2017	تكلفة النظام الغذائي الصحي عام 2022	نسبة الارتفاع (تقريبية)
الشرق الأوسط	2.94	3.89	32.65%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3.59	4.51	25.60%
أوروبا وآسيا الوسطى	2.82	3.67	30.14%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3.59	4.48	24.76%
أفريقيا جنوب الصحراء	3.04	3.69	21.38%
أمريكا الشمالية	2.73	2.96	8.42%
آسيا	3.3	4.16	25.45%

وهناك عدد من العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع نذكر منها:

- **التضخم العام:** يشهد الاقتصاد العالمي ارتفاعًا في معدلات التضخم، مما يؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع، بما في ذلك الأغذية.

- **ارتفاع أسعار الطاقة:** يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع للأغذية، مما ينعكس على أسعار البيع النهائية للمستهلك.

- **تأثير الجائحات والأزمات:** أدت جائحة كوفيد- 19 والأزمات الجيوسياسية المختلفة إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي، مما أدى إلى نقص في بعض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.

- **تغيــر أنمــاط الاســتهلاك:** مــع زيــادة الوعــي بأهميــة التغذيــة الصحيــة، زاد الطلــب علــى الأغذيــة الصحيــة والعضويــة، ممــا أدى إلــى ارتفــاع أســعارها.

- **الجفــاف وتغيــر المنــاخ:** تؤثــر الظــروف المناخيــة المتطرفــة مثــل الجفــاف علــى الإنتــاج الزراعــي، ممــا يــؤدي إلــى نقــص فــي المعــروض وارتفــاع الأســعار.

- **السياســات الحكوميــة:** قــد تؤثــر بعــض السياســات الحكوميــة، مثــل الرســومالجمركيــةوالحواجــزالتجاريــة،علــىأســعارالأغذيــةالمســتوردة.

شكل: تكلفة نظام غذائي صحي، من 2017 إلى 2022 - أسعار تعادل القوة الشرائية للدولار حالياً.

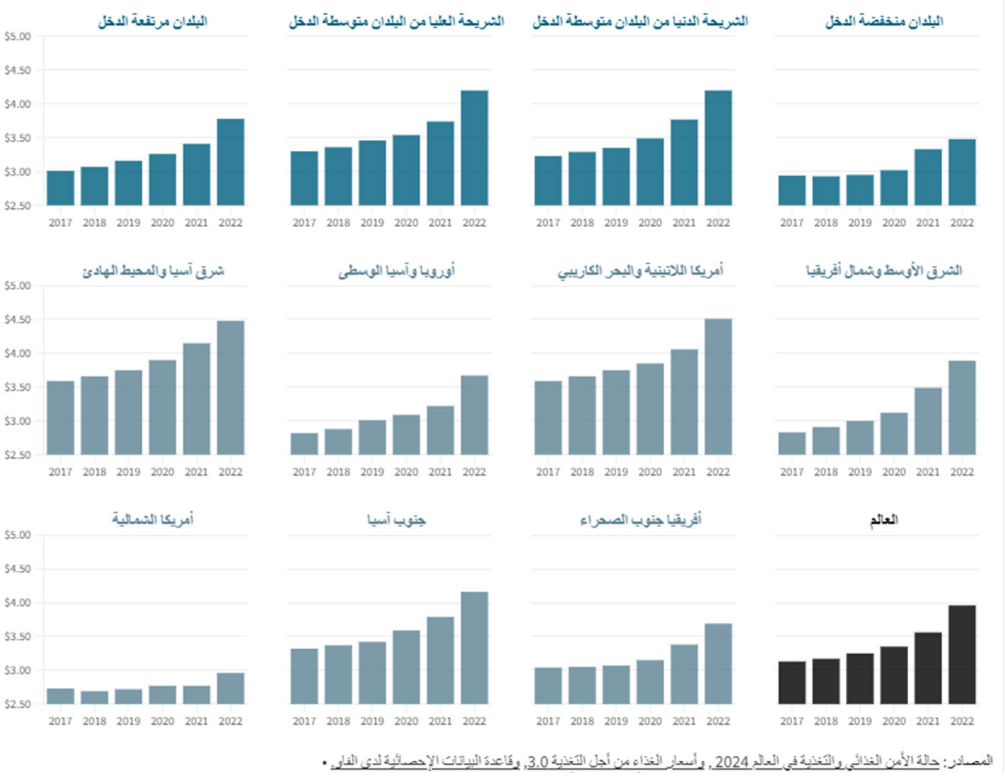

المصادر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 ، وأسعار الغذاء من أجل التغذية 3.0، وقاعدة البيانات الإحصائية لدى الفاو •

رابعا: القدرة على تحمل التكاليف:

يشهد العالم أزمة متصاعدة تتمثل في عجز ملايين الأشخاص عن تأمين الغذاء الصحي، حتى مع توافر أرخص الخيارات المحلية. ففي عام 2022 وحده، لم يتمكن ما يقرب من 2.8 مليار فرد من تحمل تكاليف نظام غذائي يلبي احتياجاتهم الأساسية من العناصر الغذائية.

تتركز هذه الأزمة بشكل خاص في الدول النامية، حيث تعاني الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل من أشد الأضرار. ففي هذه الشريحة، يعجز أكثر من نصف السكان، أي ما يقرب من 1.7 مليار شخص، عن تحمل تكاليف الغذاء الصحي. أما في الاقتصادات منخفضة الدخل، فتصل النسبة إلى مستويات أكثر إثارة للقلق، حيث يعاني 72% من السكان من هذا العجز، وهو ما يعادل 503 ملايين فرد.

تعكس هذه الأرقام حجم التحدي الذي يواجه العالم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة لجميع أفراده. فعدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الصحي يؤدي إلى العديد من العواقب السلبية، منها:

- **سوء التغذية:** يعاني ملايين الأطفال والبالغين من سوء التغذية، مما يؤثر سلبًا على نموهم البدني والعقلي ويضعف مناعتهم.

- **الأمراض المزمنة:** يزيد سوء التغذية من خطر الإصابة بالأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب.

- **الفقـر:** يـؤدي إنفـاق نسـبة كبيرة مـن الدخل علـى الغذاء إلـى تفاقم الفقـر ويحـد من قدرة الأسـر علـى تلبيـة احتياجاتها الأساسـية الأخرى.

- **الاضطرابـات الاجتماعيـة:** قـد يـؤدي الغضـب الناجـم عـن الجـوع والفقـر إلـى اضطرابـات اجتماعيـة وسياسـية.

وفيما يلي شكل يوضح اعداد السكان غير القادرين على تحمل نظام غذائي صحي وفقا للمناطق الجغرافية المختلفة خلال الفترة (2017-2022)

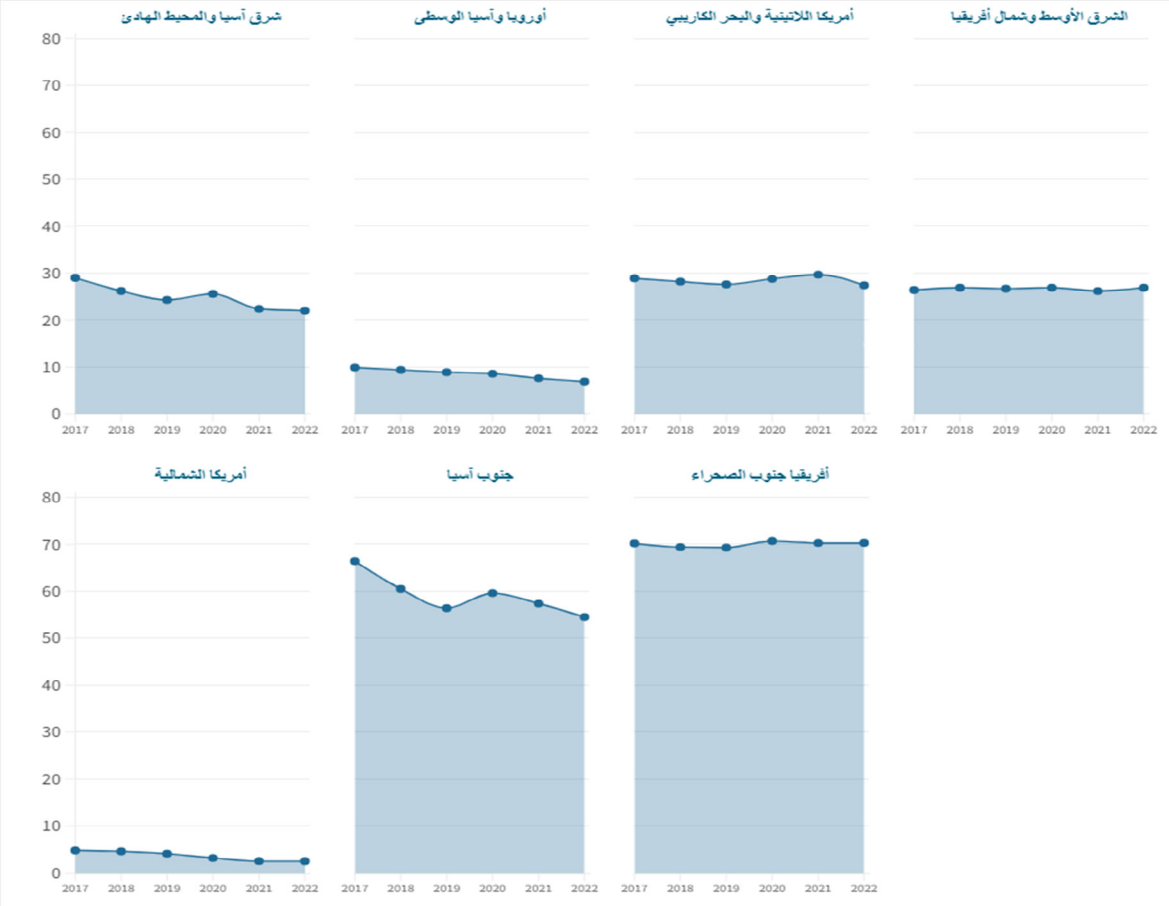

نسب السكان غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي حسب المنطقة، من 2017 إلى 2022 (%)

ويتضح من الشكل؛ التفاوت الكبير في مسارات التعافي بين المناطق، فلا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نفس المستوى من انتشار عدم القدرة على تحمل تكاليف النظام الغذائي الصحي الذي شهدناه في عام 2020. وتراجع معدل الانتشار في المناطق الأخرى، حيث أصبح التعافي في جنوب آسيا ملحوظاً، إذ سجل انخفاضاً بواقع خمس نقاط مئوية.

في النهاية، فإن أزمة الغذاء هي أزمة إنسانية بالدرجة الأولى. فالجميع يستحق أن يعيش حياة كريمة خالية من القلق بشأن توفير الغذاء اليومي؛ لذا فأن أزمة الغذاء العالمية تستدعي تحركًا عاجلاً وحاسمًا. فمن خلال الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، وتوعية المجتمع بأهمية التغذية الصحية، يمكننا أن نبني مستقبلًا أكثر أمانًا واستدامة. فالأمن الغذائي ليس مجرد هدف، بل هو حق أساسي لكل إنسان، ويجب علينا جميعًا أن نعمل معًا لتحقيقه.

مقالات تحليلية

زيادة الصادرات الزراعية: محركات النمو والتحديات الراهنة

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية للاقتصاد المصري؛ إذ تسهم بنسبة 24.5% في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر نحو 23.2% من حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة في مصر بحوالي 7 ملايين عامل.

وتُعَد المحاصيل الزراعية هي المدخلات الأساسية لتصنيع المحاصيل الزراعية والتي تمثل بدورها أكبر قطاع فرعي للصناعات الغذائية تليها منتجات الألبان والأغذية الجاهزة والمطاحن والزيوت والدهون والمياه الطبيعية وغيرها، وبلغت المساحة المزروعة في مصر نحو 9.4 مليون فدان عام 2022، كما تستمر الحكومة المصرية في الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية. علاوة على ذلك، يُعَد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات التصدير في مصر.

أعدت الحكومة المصرية العديد من الخطط الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي للدولة على الصعيدين الإنتاجي والاستهلاكي. وزيادة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في مصر وفي المنطقة بشكل عام، مما يساعد في تحسين مرافق الإنتاج. وستعمل العوامل الديموغرافية المواتية على دعم الاستهلاك الغذائي حتى عام 2023 وما بعده.

أهمية قطاع الصناعات الغذائية

يمثل القطاع الزراعي 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من (2023/2022)، والذي يقدم بدوره مدخلات عالية الجودة لتصنيع المحاصيل الزراعية والتي تعد القطاع الفرعي الرئيسي لمجال الصناعات الغذائية.

وقامت الحكومة المصرية بالعديد من المشروعات للنهوض بقطاع الصناعات الزراعية حيث قامت بمشروع 1.5 مليون فدان المصري، وهو أحد مشروعات التنمية الضخمة، لتأمين وتوفير المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والنباتات الطبية والعطرية. ومشروع ألبان المتوسط «لاكتيميد»، وهو أول تجمع عنقودي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر لإنتاج الألبان وكان المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه في إطار برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط وتنسقه شبكة «أنيما» للاستثمار من خلال شركة «لاكتيميد» لمنتجات الألبان والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة مصر العالية في قطاع الألبان، بالإضافة إلى جذب استثمارات جديدة في هذا المجال الواعد مستهدفًا المناطق في كلا من

محافظة الإسكندرية والبحيرة. ونجح المشروع في تحقيق التنمية الإقليمية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة في رؤية مصر 2030 (استراتيجية التنمية المستدامة).

ونتيجة لتلك الجهود بلغت صادرات منتجات الألبان والجبن 45.1 مليون دولار أمريكي في العام المالي الربع الأول 2023/2022. كما بلغت صادرات السكر 37 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام المالي والربع الأول من 2023/2022، إضافة إلى ذلك بلغت صادرات الصناعات الغذائية 740مليون دولار أمريكي في العام المالي الربع الأول 2023/2022، وخلال النصف الأول من عام 2024 حققت الصادرات الزراعية 3.2 مليار دولار.

تطور صادرات القطاعات المصرية خلال 2023

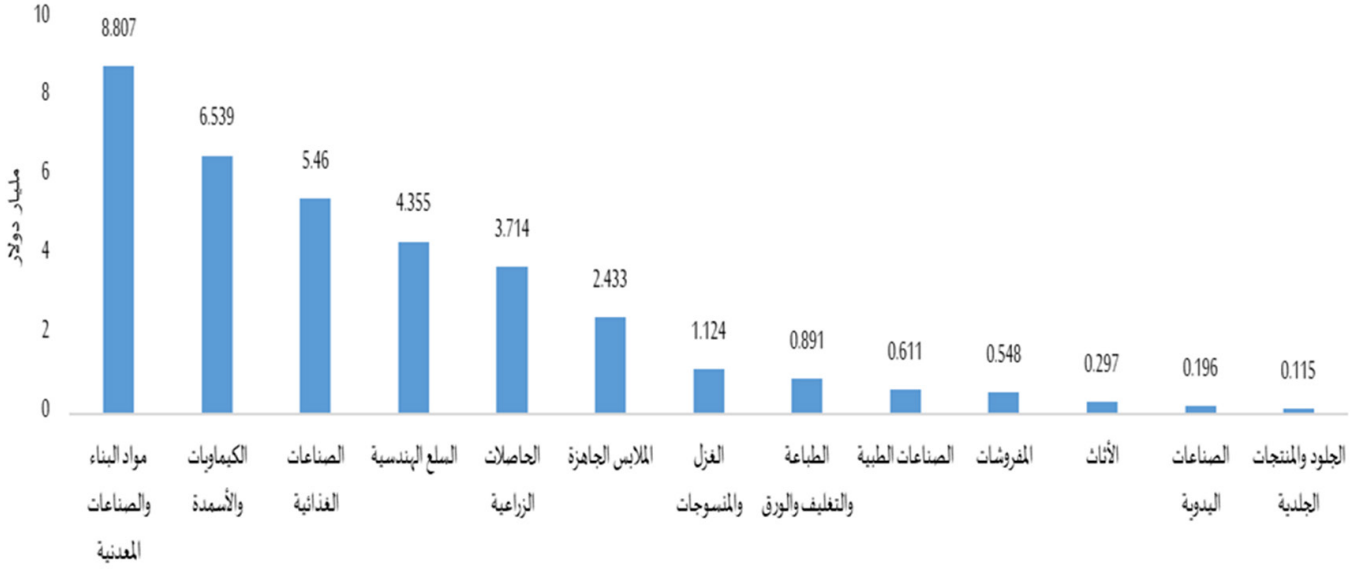

المصدر- بيان وزارة التجارة والصناعة.

وجاءت أكبر 10 شركات في الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل في مجال التصنيع الغذائي (بالألف دولار أمريكي) كالتالي:

اسم الشركة	أسهم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في يونيو 2023
جهينة للصناعات الغذائية	284,599.4
ايديتا للصناعات الغذائية	182,776.2
المصرية المتحدة للسكر	155,800.7
شيبسي العالمية للصناعات الغذائية	154,171.3
الوطنية للزيوت النباتية	150,903.9
اتلانتيك اندستيريز	144,923.0
مارس ايجيبت للصناعة	130,989.5
كوكاكولا اتش بي سي مصر	114,687.8
الأوروبية الحديثة للصناعات الغذائية	100,000.0
القناة للسكر	92,218.2

المصدر: وحدة الـ FDI بالهيئة العامة للاستثمار.

يجدر الإشارة إلى بلوغ الفرص الاستثمارية بالقطاع 300 فرصة استثمارية، وتستثمر الحكومة في مشاريع استصلاح الأراضي مما يزيد المساحة المتاحة للإنتاج الزراعي. وقد بدأت عددًا من المخططات المصممة من أجل تحسين الأمن الغذائي في مصر، وهي ملتزمة بتطوير شبه جزيرة سيناء، وكذلك إضفاء صفة قانونية على المزارعين والمستثمرين في منطقة.

تطور عدد الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة من 2010 حتى نهاية 2023

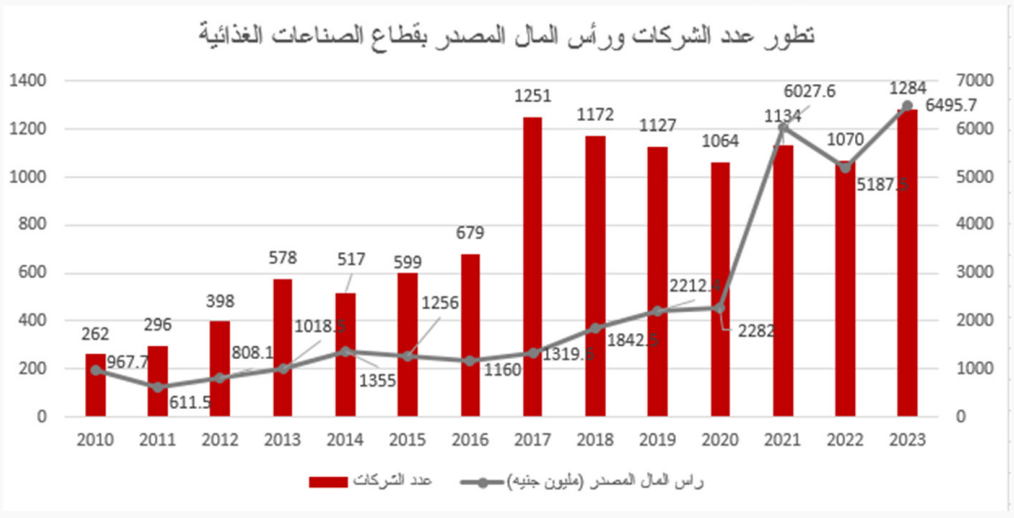

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

حددت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من الصناعات، بما في ذلك الصناعات الغذائية والزراعية، لاستقطاب مزيد من الاستثمارات في هذين القطاعين من خلال مجموعة متكاملة من الحوافز التي تدعم التنمية الصناعية وتعزز التكامل بين سلاسل التوريد المحلية والعالمية. وأكد الوزير أحمد سمير على وجود العديد من الفرص التصديرية في قطاعي الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي داخل القارة الأفريقية، خاصة في ظل تزايد عدد السكان ونمو سوق المواد الغذائية، مما يفتح الباب أمام المنتجات المصرية لفرص واعدة.

ومع ذلك، تواجه الصناعات الغذائية المصرية عددًا من التحديات التي قد تعيق نموها، ومن أبرز هذه التحديات:

- **الزيادة السكانية:** يقدر عدد السكان في مصر بحوالي 105.8 مليون نسمة حتى أوائل عام 2024، بمعدل نمو سنوي يبلغ 1.4%. هذه المعدلات لا تتناسب مع زيادة الإنتاج الغذائي، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على الموارد الغذائية ويؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء في ظل عدم استقرار المعروض، نتيجة تراجع المساحات الزراعية.

- **الموجة التضخمية:** منذ انتشار جائحة كورونا في عام 2020، يعاني العالم من موجة تضخمية حادة نتيجة تراجع إمدادات العديد من السلع مقابل زيادة الطلب. شهدت الدول ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات التضخم، خصوصًا في أسعار المواد الغذائية، ويضاف إلى ذلك اضطرابات في قطاع الشحن وسلاسل التوريد بسبب هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما يؤثر على حركة التجارة العالمية.

- **تراجع سعر الصرف:** يؤثر انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، والفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق المحلية، على قدرة المصانع المحلية على استيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج.

- **نقص الموارد المائية:** تواجه مصر مشاكل خطيرة تتعلق بالفقر المائي، حيث يصل العجز إلى 20 مليار متر مكعب سنويًا، نتيجة

للزيادة السكانية وعمليات الزراعة غير المستدامة. ذلك يتسبب في ضغط كبير على الموارد المائية المتاحة.

- **التغيرات المناخية:** على الرغم من مساهمة مصر بنحو 0.6% من الانبعاثات العالمية، إلا أنها من أكثر الدول عرضة للمخاطر المناخية، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي عبر ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار. كما أن الظواهر المناخية المتطرفة في الدول المصدرة للغذاء تضغط أكثر على الدول المستوردة كالقاهرة.

- **ضعف التنافسية:** هذا التحدي يرتبط بالمواصفات الفنية والمعايير الصحية والبيئية، حيث تواجه المنتجات المصرية صعوبة في الالتزام بالمعايير الدولية المطلوبة لتصدير السلع، مما يؤثر على قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

في الختام، تعتبر الصادرات الزراعية من القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري وفي السنوات الأخيرة، شهدت مصر زيادة ملحوظة في صادراتها الزراعية، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين ميزان المدفوعات. ومن خلال التركيز على تحسين الجودة، وتوسيع الأسواق، وتطوير البنية التحتية، يمكن لمصر أن تعزز من مكانتها كمصدر رئيسي للمنتجات الزراعية على مستوى العالم.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg